بسم الله الرحمن الرحيم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

MONA MAGHRABY

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

MONA MAGHRABY

كلية الآداب

قسم اللغة العبرية وآدابها

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

بعنوان

حيازة الأرض فى اليهودية بين المصادر الفقهية وقوانين التهويد الحديثة

إعـداد

أمنية محمود الطنطاوى

باحثة ماجستير بكلية الآداب ـ جامعة عين شمس

قسم اللغة العبرية

تحت إشراف

أ.د / ليلى إبراهيم أبو المجد

أستاذ الدراسات التلمودية والأدب العبرى الوسيط المتفرغ

كلية الآداب – جامعة عين شمس

أ.د/ محمد على الصافورى

أستاذ فلسفة القانون وتاريخه المتفرغ

كلية الحقوق – جامعة المنوفية

د/ ميـــادة محمد شهـــاب

مدرس اللغة العبرية

كلية الآداب – جامعة عين شمس

٢٠٢٠

كلية الآداب

قسم اللغة العبرية وآدابها

اسم الطالبة: أمنية محمود إبراهيم الطنطاوى

الدرجة العلمية: ماجستير

القسم التابع له: اللغة العبرية

اسم الكلية: كلية الآداب

الجامعة: جامعة عين شمس

سنة التخرج: ٢٠١٠

سنة المنح: ٢٠٢٠

كلية الآداب

قسم اللغة العبرية وآدابها

رسالة ماجستير

اسم الطالبة: أمنية محمود إبراهيم الطنطاوى

عنوان الرسالة: حيازة الأرض فى اليهودية بين المصادر الفقهية وقوانين التهويد الحديثة.

اسم الدرجة: الماجستير

كلية الآداب

قسم اللغة العبرية وآدابها

لجنة الحكم والمناقشة

أ.د. أحمد محمود هويدى: أستاذ الدراسات اليهودية وتاريخ الأديان المتفرغ – كلية الآداب – جامعة القاهرة (مناقشاً ورئيسا)

أ.د. حنان كامل متولى: أستاذ الفكر الدينى اليهودى ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب – كلية الآداب – جامعة عين شمس (مناقشا)

أ.د. محمد على الصافورى: أستاذ فلسفة القانون وتاريخه المتفرغ – كلية الحقوق – جامعة المنوفية (مشرفا مشاركاً)

أ.د. ليلى إبراهيم أبو المجد: أستاذ الدراسات التلمودية والأدب العبرى الوسيط المتفرغ–كلية الآداب–جامعة عين شمس (مشرفاً)

تاريخ البحث: / /

الدراسات العليا

ختم الإجازة: / / أجيزت الرسالة بتاريخ: / /

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

/ / / /

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة حيازة الأرض فى المصادر الفقهية اليهودية ، وليس فى التوراة أو المقرا ؛لأن التوراة لم تنص على الحيازة ، وأن أول ظهور لمصطلح الحيازة ورد فى المشنا ، وركزت هذه الدراسة على إظهار دور المصادر الفقهية اليهودية فى شرعنة اغتصاب أرض فلسطين ، وتسليط الضوء على خطورة القوانين التى تصدرها إسرائيل حاليًا ، وخطورة إجراءات التهويد التى تقوم بها سلطة الاحتلال فى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧م ، وما يترتب عليها من ضياع حقوق الفلسطينين فى المطالبة باسترداد أراضيهم ، كما حرصت هذه الدراسة على توضيح دور الاحتلال العثماني ، والانتداب البريطاني فى تسهيل إحلال اليهود محل الفلسطينيين، وتحمل هذه الدراسة عنوان : حيازة الأرض فى اليهودية بين المصادر الفقهية وقوانين التهويد الحديثة.

وتتكون الدراسة من مقدمة يتبعها بابين ثم خاتمة وملحق :

الباب الأول بعنوان: " **قوانين الحيازة** "، وينقسم هذا الباب إلى فصلين، الفصل الأول بعنوان " **حيازة الأرض فى المصادر الفقهية اليهودية** " أتناول فيه أحكام حيازة الأرض كما وردت فى : " المشنا- המשנה" ، " التلمود البابلى- תלמוד בבלי " ، تفسير " راشى– רש"י " أي تفسير الربى شلومو يتسحاقي على ماجاء فى التلمود ، " كتاب تثنية الشريعة- משנה תורה " لموسى بن ميمون ، ثم أعقد مقارنة بين ماجاء فى المصادر اليهودية ، والقوانين المعاصرة لها : قانون حمورابي ، القانون المصري القديم ، القانون الروماني . أما الفصل الثانى بعنوان "**حيازة الأرض فى التشريعات الإسرائيلية الحديثة** " وأتناول فى هذا الفصل القوانين التى أبقت عليها إسرائيل من القوانين التى وضعها الاحتلال العثمانى ، والقوانين التى وضعتها سلطة الانتداب البريطاني، والقوانين الحديثة التى أصدرتها بعد الاعلان عن قيامها.

الباب الثاني بعنوان " **طرق الحيازة** "، وينقسم هذا الباب إلى فصلين، الفصل الأول بعنوان " **طرق الحيازة فى المصادر الفقهية اليهودية** " وأستعرض فى هذا الفصل طرق الحيازة فى حالة إن كان الطرفان من اليهود ، أو كان الطرف الآخر متهودًا ، أو كان من غير اليهود . فى حين أن الفصل الثانى بعنوان " **طرق الحيازة المتبعة فى إسرائيل** "، وأتناول فى هذا الفصل إجراءات التهويد والتطبيق العملي على أرض الواقع.

انتهت الرسالة بخاتمة ، تشمل أهم النتائج التى أسفرت عنها الدراسة .

كما ذيلت الرسالة بملحق : يضم خرائط لفلسطين منذ عام ١٨٥٠م وحتى ٢٠٢٠م .

فهرس المحتويات

ملخص الدراسة..... ه

فهرس المحتويات..... أ

مقدمة..... أ

الباب الأول قـوانين الحيـــازة

الفصل الأول : حيازة الأرض فى المصادر الفقهية اليهودية ٢

تشريعات الحيازة فى المصادر الفقهية اليهودية ٧

تشريعات عدم الاعتداد بالحيازة فى المصادر الفقهية اليهودية ١٦

أنواع الحيازة ٢٠

الفصل الثانى :حيازة الأرض فى التشريعات الإسرائيلية الحديثة ٣٥

لقوانين العثمانية التى أبقت عليها إسرائيل ٣٧

قوانين الانتداب البريطانى التى أبقت عليها إسرائيل ٤٤

القوانين الإسرائيلية المتعلقة بالأرض بعد ١٩٤٨م ٥٧

الأوامر العسكرية بضم الأراضي الفلسطينية ٧٨

اقتراح قوانين جديدة ٨٥

الباب الثانى طـــرق الحيـــازة

الفصل الأول: طرق الحيازة فى المصادر الفقهية اليهودية..... ٨٩

طرق حيازة أعيان اليهودى ٩١

طرق حيازة أعيان غير اليهودى (عابد الكواكب) ٩٣

طرق حيازة أعيان المتهود ٩٥

الفصل الثانى:طرق الحيازة المتبعة فى إسرائيل ١١٩

التواجد فى المكان ١٢٠

التغيير فى الشئ المحاز ١٣٢

نتائج الدراسة **١٥٤**

قائمة المصادر والمراجع **١٥٩**

ملاحق الدراسة **١٧٣**

Summary .....

مقدمة

عبّر مفكّرو الأمم ومثقفوها عبر الأزمنة المتعاقبة عن الهُوية، وفق معطيات تاريخية وثقافية خاصة بالشعوب والأمم، واستنبطوا معايير خاصة للدفاع عن الهوية الذاتية. فقد حدد الفيلسوف الفرنسي" ڤارنيه " مفهوم الهوية فى كتابه " إثنولوجيا أنتروبولوجيا " بأنها : مجموع أنماط السلوك، واللغة والثقافة التى تسمح لشخص أن يتعرف على انتمائه إلى جماعة اجتماعية ومحاكاتها ". وهذا يعني وجود مجموعة من العناصر تسهم فى تحديد الهوية ؛ منها : الأرض، والشعب، واللغة، والثقافة، والتاريخ، والعرق، والدين، وتأتي الأرض فى المقام الأول لتحديد الهوية، أما بقية العناصر فهي بمثابة فروع ولواحق، رغم أهميتها ودورها " [١]، فهويات الشعوب لا تتحدد انطلاقًا من العرق؛ بل من الأرض، فالأرض هي التي تمنح هويتها لسكانها ، وليس العكس ".

والسبب الذى دفعني إلى اختيار مصطلح "حيازة الأرض" كعنوان للدراسة ، وليس مصطلح "ملكية الأرض" أن الحيازة تختلف عن الملكية ، فالحيازة سيطرة فعلية على الشئ، فى حين أن الملكية سلطة يحميها القانون بينما لا يحمى القانون الحيازة إلا إذا استندت إلى سند صحيح [٢]، واليهود لم يكونوا مالكين لهذه الأرض، أو لهم سلطة قانونية عليها فى يوم من الأيام ، وما دفعني إلى تفضيل مصطلح حيازة الأرض على مصطلح الاستيلاء على الأرض ، أن الاستيلاء يفترض عدم وجود مالك للشئ المستولى عليه ، أو أن المالك الأصلي لهذا الشئ قد تخلى عنه ، وهذا لا يتوفر فى حالة الفلسطينين ، فهم موجودون على أرض فلسطين قبل ارتحال إبراهيم– عليه السلام – من بلاد الرافدين ، ودخوله أرض كنعان ، ولم يتخلوا عن أرضهم ، ولذلك يحاول اليهود حاليًا إثبات حيازة آبائهم لأرض فلسطين عبر العصور المختلفة .

---

(١) لابورت(فيلب) و جان (تولرا) و ڤارنيه (بيير): إثنولوجيا أنتروبولوجيا ، ترجمة وتحقيق الصمد(مصباح) ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٤م ، ص ١٩–٢١.

(٢) عبد الرحمن (أحمد شوقى محمد): الحقوق العينية الأصلية (حق الملكية والحقوق العينية المتفرعة عنه) ، دار منشأة المعارف ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ط١، ٢٠٠٤م ، ص ٨–١١.

ونظرًا لأن أول ظهور لمصطلح الحيازة جاء في " المشنا " ولم يرد هذا المصطلح فى التوراة أو العهد القديم ، ونظرًا لأن تشريعات المشنا عبارة عن فقه فهي استنباط أحكام من نص التوراة عن طريق القياس ، أو قاعدة من القواعد التى تُفسر بها التوراة ، وأن الجمارا تناقش هذه التشريعات والطرق التى تم استنباط الأحكام بها ، كما أن كتاب تثنية الشريعة لموسى بن ميمون هو كتاب فقه أيضًا ؛ لأنه يضم أحكامًا تم استنباطها من النص ، ولم ترد فى النص ، ولذلك جاء العنوان " حيازة الأرض في المصادر الفقهية اليهودية " .

الدراسات السابقة :

لا توجد دراسات سابقة ، تعد هذه الدراسة أول دراسة تناقش هذا الموضوع .

أما عن الأسباب التى دفعتني إلى دراسة هذا الموضوع ، فهي :

فى البداية كنت أفكر فى دراسة فكر الجماعات الدينية المتطرفة فى إسرائيل ، وأثر الدراسة والمواد الدراسية التى يدرسونها فى المعاهد الدينية " يشيڤوت– ישיבות" فوجدت أن مواد الدراسة فى هذه المعاهد تنصبّ على أبواب بعينها من التلمود ، وعلى كتاب " تثنية الشريعة " لموسى بن ميمون ، وأنهم يُولون اهتمامًا شديدًا لموضوع حيازة الأرض ، وأن أسئلة الامتحان تدور حول اختلافات الفقهاء ، وأي الآراء يتفق معها الطالب ، وعندما يختلف رأي موسى بن ميمون عن رأي علماء التلمود يسألون الطالب عن رأيه ، ومع أى الرأيين يتفق ، وقد لاحظت أن خريجى هذه المعاهد الدينية يقومون بتأسيس جمعيات استيطانية هدفها حيازة أرض فلسطين ، وتعاملت هذه الجمعيات مع أرض فلسطين على أنها ملك لليهود وحدهم ، وأنه يحرم التنازل عنها ، أو تقسيمها أو إقامة غير اليهود فيها ؛ مما جعلني أفكر فى أثر دراستهم فى المعاهد الدينية ، وأتساءل : هل دراستهم هى التى رسخت لديهم هذا الاعتقاد ؟ لذلك قررت أن يكون موضوع الدراسة هو " حيازة الأرض في المصادر الفقهية اليهودية أي فى التلمود ، وفى تثنية الشريعة بصفة خاصة لما لهم من أهمية فى الوقت الحالى، وفي قوانين التهويد الحديثة " للوقوف على حقيقة هذا الأمر ، والرد على هذه التساؤلات .

وتهدف هذه الدراسة إلى :

١- إظهار دور المصادر الفقهية اليهودية فى شرعنة اغتصاب فلسطين .
٢- توضيح دور القوانين التى وضعها الاحتلال العثماني ، والانتداب البريطاني فى تمكين اليهود من فلسطين .
٣- تسليط الضوء على خطورة قوانين التهويد التى تصدرها إسرائيل حاليًا وخطورة إجراءات التهويد التى تقوم بها سلطة الاحتلال فى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م ، وتغيير المعالم الإسلامية والمسيحية وإبدالها بمعالم يهودية ، وما يترتب على ذلك من ضياع حقوق الفلسطينين فى المطالبة باسترداد أراضيهم .

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فى أبواب الرسالة ، والمنهج المقارن فى الفصول الأولى.

وتتكون الدراسة من مقدمة يتبعها بابان ، فخاتمة ثم مسرد وملحقان وذلك على النحو التالى:

الباب الأول بعنوان: " **قوانين الحيازة** "، وينقسم هذا الباب إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان " **حيازة الأرض فى المصادر الفقهية اليهودية** " وأبدأ هذا الفصل بتمهيد يتناول الفرق بين مصطلح حيازة، ومصطلح ملكية، ومصطلح استيلاء، ومصطلح وضع اليد من الناحية اللغوية والناحية القانونية ، ثم أتناول أحكام حيازة الأرض كما وردت في : " المقرا – תנ"ך " ، " المشنا- המשנה " ، "التلمود البابلى- תלמוד בבלי " ، تفسير " راشى– רש"י " أى تفسير الربى شلومو يتسحاقى لما جاء فى التلمود نظرًا لصعوبة نص التلمود ، " كتاب تثنية الشريعة- משנה תורה " لموسى بن ميمون فى الأحكام التى تخالف ماجاء فى التلمود ، وقد جعلت عنوان هذا الفصل حيازة الأرض في المصادر الفقهية اليهودية ؛ لأن التوراة لم تنص على مصطلح الحيازة ، وإنما نصت على الطريقة التى اغتصب بها بنو إسرائيل الأرض ، وهي الاحتلال ، أما مصطلح " الحيازة " فهو كما ذكرت ، من وضع المصادر الفقهية اليهودية . كما يعقد

هذا الفصل مقارنة بين ماجاء فى المصادر اليهودية ، وبين القوانين المعاصرة لها : قانون حمورابي ، القانون المصري القديم ، القانون الروماني .

الفصل الثانى بعنوان : "**حيازة الأرض فى التشريعات الإسرائيلية الحديثة** " وأتناول فى هذا الفصل القوانين التى أبقت عليها إسرائيل من القوانين التى وضعها الاحتلال العثماني ، والقوانين التى وضعتها سلطة الانتداب البريطاني، ثم أتناول القوانين الحديثة التى أصدرتها إسرائيل بعد الإعلان عن قيامها.

الباب الثاني بعنوان : " **طرق الحيازة** "، وينقسم هذا الباب إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان : " **طرق الحيازة فى المصادر الفقهية اليهودية** " أستعرض فى هذا الفصل طرق الحيازة فى المصادر الفقهية اليهودية في حالة إن كان الطرفان من اليهود ، أو إن كان الطرف الآخر متهودًا ، أو كان من غير اليهود " عابد كواكب " .

الفصل الثانى بعنوان : " **طرق الحيازة المتبعة فى إسرائيل** "، وأتناول فى هذا الفصل إجراءات التهويد ، والتطبيق العملي للقوانين على أرض الواقع .

وقد ذيلّت الرسالة بخاتمة تشمل أهم النتائج التى أسفرت عنها الدراسة

كما ضمت الرسالة ملحقًا يضم المصطلحات الفقهية والقانونية المتعلقة بالدراسة .

كما ضمّت الرسالة ملحقًا ثانيًا يضم خرائط لفلسطين منذ عام ١٨٥٠م وحتى ٢٠٢٠م ، ونظرًا لعدم وجود خرائط جاهزة توضح ماتهدف إليه الدراسة فقد تم الاستعانة بالأستاذ / محمد الراعى المدرس المساعد بقسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة عين شمس ، وقام بإعداد هذه الخرائط خصيصًا لهذه الدراسة .

وفى نهاية الدراسة أعددت ثبتًا بأهم المصادر والمراجع التى اعتمدت عليها هذه الدراسة .

وقد واجهت عدة صعوبات فى إعداد هذه الدراسة ؛ تتمثل في :

١- صعوبة لغة " الجمارا " ؛ نظرًا لأنها كتبت باللغة الآرامية ، وتضم كلمات تنتمي إلى اللغة الفارسية (البهلوية) ، بالإضافة إلى عناصر لغوية عديدة أخذتها من اليونانية واللاتينية ، مع عدم وجود علامات ترقيم لتوضيح متى تبدأ الجملة ، أو تنتهي ، أو من القائل ، أو من المتحدث .

٢- صعوبة المصطلحات الفقهية التى وردت فى التلمود باللغة الآرامية، ومعايير القياس ، واستنباط الأحكام من التشريعات .

٣- تباين المعلومات والأرقام المتعلقة بكل مايخص الاستيطان والتهويد الصادرة عن الدوائر الرسمية الفلسطينية ، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي ، والمنظمات الحقوقية الرسمية .

٤- عدم تطابق البيانات الموجودة على الخرائط التى أصدرتها السلطة الفلسطينية ، والخرائط التى أصدرتها سلطة الاحتلال الإسرائيلية ، والخرائط التى أصدرتها المنظمات الحقوقية .